التوجهات الإقليمية التركية لمرحلة ما بعد 2016
دراسة في الأبعاد الأمنية

د.باقر جواد كاظم
رئاسة الوزراء
drbaqr@hotmail.com

مستخلص البحث :
بعد إنتهاء الحرب الباردة وظهور العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية، عمدت تركيا الى تأدية دور إقليمي جديد يتماشى مع تلك المتغيرات من جهة، وبناء توجهات خارجية جديدة تسعى لأن تكون بموجبها من القوى الفاعلة والمؤثرة في عموم تفاعلات المنطقة ، فضلاً عن السعي للتأثير في قضاياها المختلفة من جهة أخرى، من خلالها إستطاعت من بناء دور جديد لا يقل شأناً عن مصاف القوى الفاعلة فيها.بروز تركيا كلاعب مهم ولكن محيّر (على وفق بعض الآراء) في الآونة الأخيرة، في المنطقة ومحيطها الإقليمي بسبب تأرجح سياساتها من حالٍ إلى حال مع توسّع دورها؛كان له نتائج مهمة على صعيد البيئة الأمنية وعلاقتها مع غيرها من القوى الفاعلة، خاصةً وإن تلك التوجهات كان لها العديد من الأبعاد وبالأخص الأمنية منها، إلى جانب تعدد محاورها الجغرافية خارج محيطها الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: تركيا، توجهات، أبعاد أمنية، تحالفات.

المقدمة:

تُثار التساؤلات حول طبيعة التوجهات التركية ودوافعها في المنطقة، حيث تعدّ تركيا نفسها قوّة معتدلة تدفعها توجهات خارجية لتأدية دور فاعل ضمن إطار محيطها الإقليمي، لا ينحصر بمنطقة الشرق الأوسط فحسب، بل يتعداه إلى محاور جغرافية أبعد كذلك، وهو ما يدفع بالدول المنافسة لها أن تصف هذه التوجهات بإنّها تعكس سعياً خطيراً لعملية إحياء سياسة "عثمانية جديدة" أساسها التوسع والتمدد خارج إطار حدودها الجغرافية على حساب غيرها من قوى المنطقة، وهو ما تنامي بصورة خاصة في الفترة التي تلت المحاولة الانقلابية الفاشلة في 15 تموز 2016(Michael Young,2020). عمدت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، إلى تأدية دور إقليمي متميز، والسعي للتأثير في قضايا المنطقة المختلفة، وهو ما مكنها من تبوء مكانة لا تقل شأناً عن مصاف القوى الفاعلة فيها (**زبدة رفيقة، 2017، ص ص 296 – 297**)، والذي حاولت من خلاله إستثمار مستجدات ومتغيرات البيئة الإقليمية، والعمل على توسيع نفوذها، وهو ما يفسر لنا دعمها لحركات الإسلام السياسي في مصر، تونس، ليبيا، فضلاً عن إحتضان حركات معارضة وجماعات متطرفة في سوريا، وهذه التوجهات كان قوامها:

- تأكيد حضورها الفاعل ومكانتها كقوة مركزية للإستقرار وطرف فاعل في معالجة قضايا وصراعات المنطقة.
- تبوأ دول المنطقة الدور الأساس في تفاعلات المنطقة وإبعاد القوى الكبرى عنها وبما لا يتقاطع مع مصالحهما.

ومن هنا تكتسب التوجهات التركية لمرحلة ما بعد 2016 أهمية خاصة، كونها عمدت الى تبني سياسات جديدة لم تكن قد أدتها في السابق، خاصةً من حيث إندفاعها نحو محاور جغرافية لم تكن في بوصلة حركتها الخارجية، وهو ما كان له الأثر الكبير في وجود العديد من الأبعاد المختلفة، لذا تأتي هذه الدراسة لبيان ملامح تلك التوجهات بصورة عامة وأبعادها الأمنية بصورة خاصة.

أولاً: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كون توجهات الدور التركي، تمثل حجر الزاوية في العديد من القضايا التي تعتري تفاعلات المنطقة في الوقت الراهن، وكان لتلك التوجهات الأثر الكبير في إحداث تغييرات جوهرية في سياسات باقي القوى الفاعلة سواء تجاه تركيا نفسها من جهة، أو تجاه عموم مكونات البيئة الأمنية للمنطقة وقضاياها المختلفة من جهة أخرى.

ثانياً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في حقيقة كون الدور التركي يتبنى العديد من التوجهات الظاهرة والتي تخفي وراءها العديد من النوايا لما تريد تبنيه من سياسات سبيلاً لتحقيق مكانة لا يمكن إغفالها من منطق التفاعلات الإقليمية، وهو الأمر الذي يلقي بالعديد من الصعوبات في دراسة تلك التوجهات وحقيقة أبعادها المختلفة ويدفع بنا لصياغة سؤال مركزي ينطلق البحث للإجابة عنه وهو: **((ما هي أهم الأبعاد الأمنية المترتبة على التوجهات الإقليمية لتركيا في المنطقة))**، ولأجل ذلك سيحاول الباحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما هي ملامح الدور التركي لمرحلة ما بعد 2016؟
2- ما هي الأبعاد الأمنية لتوجهات الدور التركي ؟
3- ما هو مستقبل التوجهات الإقليمية لتركيا؟

ثالثا: فرضية البحث:

سبيلاً للإجابة على الأسئلة سابقة الذكر عمدت الدراسة الى تبني الفرضية الآتية :

" مرحلة ما بعد إنقلاب تموز 2016خلقت الفرصة المناسبة لبناء توجهات تركية جديدة تعكس الرغبة بدور متنامي في عموم تفاعلات المنطقة".

رابعاً : منهجية البحث :

إعتمد الباحث للوصول الى غايته على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الاسباب الكامنة وراء توجهات الدور التركي، فضلاً عن المنهج الاستشرافي لبيان آفاق مستقبل التوجهات الإقليمية التركية ومساراتها المختلفة.

خامساً : هيكلية البحث:

طبيعة البحث إقتضت تقسيمه الى ثلاثة مطالب، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إذ تم في المطلب الأول دراسة ملامح التوجهات الإقليمية لتركيا، بينما درسنا في المطلب الثاني الأبعاد الأمنية للتوجهات التركية، بينما درسنا في المطلب الثالث مستقبل التوجهات الإقليمية التركية.

المطلب الأول: ملامح التوجهات الإقليمية التركية

The first requirement: Features of Turkish regional trends:

برزت تركيا كلاعب مهم لكن ذو توجهات متعددة **(Mustafa Gurbuz, 2019, p.4)** في الآونة الأخيرة، في منطقة الشرق الأوسط وما يجاورها، وتأرجحت سياساتها مع توسّع دورها، وباتت اليوم تؤدّي دوراً مهماً في عموم المنطقة، ما أثار الجدل حول طبيعة وحقيقة الدوافع المحركة لها، بين إتجاهات تبرز الطابع البراجماتى للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية وفقا لحسابات قصيرة الأمد من جهة، وأخرى ترى تحول السياسة الخارجية التركية نحو الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها فى إطار مسعاها لإستعادة ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذى مرجعية إسلامية من جهة ثانية. جسدت الرؤية التركية طبيعة مساعيها لإستعادة دورها الإقليمي والمحوري، من خلال الإلتزام بمنهج توافقي على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وهو ما يضفي سمة التعقيد علىتحديد الأبعاد الأمنية لتوجهاتها فى ظل إرتباط هذه التوجهات بمحيط ديناميكى متغير بشكل كبير ولا يمكن التكهن بمخرجاته، إذ أن تركيا اليوم تعيش أهم تحولاتها التاريخية من جهة، في ظل بيئة أمنية مضطربة تتسم بتعدد الفاعلين من جهة أخرى. منذ تفكك الاتحاد السوفيتي (الذي عُدَ البداية الحقيقية لاعادة صياغة تركيا لدورها الاقليمي) **(Ole Frahm,2018, p.9)**، وزوال هواجسه الأمنية آنذاك؛ والتأثيرات الواضحة التي تركها في الأوضاع الجيوسياسية والإستراتيجية للمنطقة من حيث دورها وعلاقتها مع باقي القوى الفاعلة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها في سياستها، (Richard Weitz 2014, PP. 30–47.) إندفعت تركيا الى تبني توجهات إقليمية لتحقيق الآتي:

1- توسيع دورها السياسي و نفوذها الأمني في الشؤون الإقليمية. (خلود الأسمر، 2005، ص189).

2- العمل على تحقيق العضوية الكاملة في الإتحاد الأوربي، التي كانت مطلباً أساسياً للتوجه التركي في تلك الفترة (**Patricia Carley, 1995,p.** 24)

لذا تركَّزت أولويات إهتمامات وتوجهات تركيا (أنظر الشكل رقم 1) في المقام الأول نحو الغرب،لاسيما تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز العلاقة مع الإتحاد الأوربي (**ريما محمد فخري،2019،ص.410**) وهو ما إستمر الى المدة التي شهدت تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تشرين الثاني 2002.

شكل رقم (١) أولويات التوجهات الإقليمية التركية قبل عام ٢٠١٦

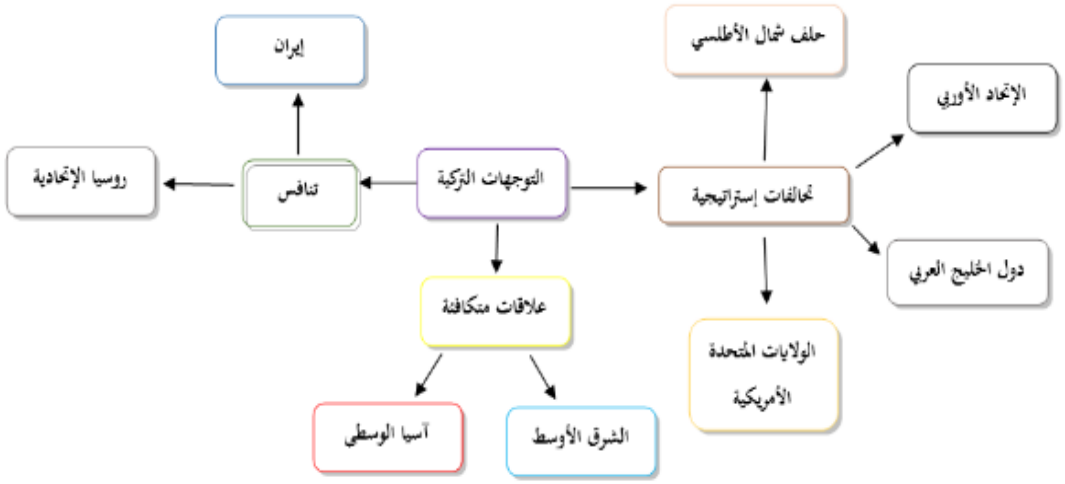

الشكل من إعداد الباحث

وجدت السياسة التركية نفسها في قلب التطورات "الشرق أوسطية" ومعنية مباشرة بما يجري إلى الجنوب من حدودها بعد الإحتلال الأمريكي للعراق 2003،**(صلاح حسن، 2014، ص ص314-315)**، ما تفاعل مع حالة الضعف والوهن التي ميزت الجسد العربي في هذه المدة، والمتزامنة مع تنامي الخوف لتطورات الدور الايراني إقليمياً سبيلاً لتادية دور يختلف عن سابقاته، (فريق الأزمات العربي، 2016، ص،6)، مما توجب عليها تكييف توجهاتها الخارجية بصورة تلائم الواقع الدولي والإقليمي معاً، بهدف تفعيل موقعها في النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد المزمع إقامته، (نورا فخري ، 2018) بما يجعلها "دولة محورية"في شؤون ذلك النظام. حظيت المنطقة بإهتمام كبير من قبل صُناع السياسة الخارجية التركية، لما تمثله من أهمية جيوسياسية للأمن القومي التركي، فضلاً عن كونها المجال الحيوي لسياستهم الخارجية، من خلال توجهات جديدة تعكس الرؤية التركية الساعية إلى إيجاد مكانة إقليمية جديدة لها من خلال الخروج من دور (الهامش) الى ما يمكن وصفه بـ(المركز) **(بسمة خليل ،2017،ص 171)** بالإعتماد على جملة من العناصر التي مثلت أساس توجهاتها في المنطقة **(سامية بيبرس،2012، ص.174)** والمتمثلة بتنشيط دورها في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة، ومن ثم سعت تركيا الى تبني سياسات مختلفة تركز بمضمونها على مصالحها الخاصة بما يتلاءم وعدم التقاطع مع غيرها من مصالح القوى المختلفة في المنطقة **(سعد عبيد ،2013،ص.19)**، وتعزيز مكانتها في معادلة التفاعل الإقليمي كقوة فاعلة مع باقي القوى.

على الرغم من الرغبة التركية بتأدية دور جديد في المنطقة يختلف عما سبقه، قد أدخلها في معادلة معقدة طرفاها مطالب حلفائها الغربيين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وتأمين مصالحها في المنطقة من جهة، وموقعها الجغرافي الإستراتيجي في العالم الإسلامي وما يترتب عليه من إلتزامات من جهة أخرى، **(Lars Haugom,2019,p.206)** رغم التأكيدات التركية المتكررة من أن توجهاتهم الإقليمية تبتعد عن ميول حزب العدالة والتنمية الحاكم ذات الصبغة الإسلامية **(شطاب غانية،2016، ص.303)**. حالة عدم الإستقرار في طبيعة تفاعلات البيئة الإقليمية بعد نشوب الأزمة السورية 2011 وتداعياتها، أربكت حسابات السياسة التركية في المنطقة إلا أن هذا لم يمنعهم من تبني توجهات إقليمية جديدة قوامها (تصفير المشاكل مع غيرها من دول المنطقة) **(ركان ابراهيم،2016،ص.177)**. مثلت البيئة الإقليمية بكل تفاصيلها الفرصة لتنامي دور تركي جديد،**(أحمد داوود أوغلو،2002)** لاسيما وأن هذه البيئة شهدت ظهور متغيرات لم تكن موجودة سابقاً في تفاعلاتها (مجيء ترامب الى سدة الحكم وإعادة صياغة التوجهات الأمريكية تجاه المنطقة، تنامي التدخل الروسي في سوريا وقضايا المنطقة المختلفة)، وهو ما كان له الأثر الكبير في دفع توجهاتها الى آفاق أوسع **(جورج قرم،2016،ص،235)**، مع التأكيد في هذه التوجهات على عدم التورط المباشر في النزاعات الإقليمية الذي عُدَ أحد التقاليد المترسخة في توجهاتها الخارجية، **(جلال خشيب،2018،ص.19)** ،ص.وهو ما مثل محاولة للحكومة التركية للإلتزام بنهج متوازن على جميع المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية (الأمنية والإقتصادية والسياسية) من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتياً بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات القوى الفاعلة في المنطقة من ناحية أخرى. مع تطور الأحداث في المنطقة بسبب ما عُرف بـ"ثورات الربيع العربي"، وتداعيات الأزمة السورية، تبنت تركيا توجهات جديدة تمثلت بما أُصطلح على تسميته بـ بالعثمانية الجديدة **(ركان ابراهيم،2016،ص.177)** التي تحدد التوجه الخارجي لحزب العدالة والتنمية بإيجاد نوع من التناغم بين التراث العثماني التركي والإسلامي **(وليد دورني،2016، ص. 283-293)**، وأن تركيا تمثل قوة إقليمية فاعلة، تسعى لإرساء نموذج معتدل من العلمانية في الداخل، وتأدية دور أكثر فاعليةً في الخارج **(بكر صدقي ،2010،ص.23)**، مع التأكيد على أن مسعاها هذا لا يعمد لإعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية من جديد في الشرق الأوسط، وهذه التوجهات غير موجهة ضد دولة بحد ذاتها، وإنما لإعادة بلورة وصياغة نظام إقليمي جديد تؤدي فيه دور أكثر تميزاً عن السابق **(Marwan Kabalan,2020)**، وهو ما سيعمل على تغير صورتها في المنطقة إيجابياً **(فؤاد كيمن،2014،ص،3)** أفضل من السابق ومقبولة إقليمياً ،

ومن ثم فنحن هنا لا نتفق مع تلك الآراء التي تفيد بأن هذه السياسة موجهة ضد الدور الإيراني وتنامي توجهاته في المنطقة ومن ثم تبني تركيا للعثمانية الجديدة هو لوقف تنامي هذا الدور **(محمد نور الدين ،2014،ص.154)**، وإنما هو الرغبة بتأدية دور محوري جديد يتراوح بين النفوذ الإقليمي بحده الأدنى والقيادة الاقليمية أو الهيمنة بحده الأعلى **(عبد الحق زغدار وفهيم رملي،2014)**، ويقوم على نهج الواقعية والبرغماتية والاعتدال، ومن ثم فإن التوجهات التركية تعمد لتأدية دور الجسر وحل النزاعات والمشكلات المزمنة التي تعصف بالمنطقة **(ميشال نوفل ، 2017، ص، 71)**، من خلال تحقيق التجانس بين التراث العثماني والإسلامي في الداخل والخارج إنطلاقاً من الإيمان بمركزية الدور التركي، دون ان يعني ذلك بناء إمبراطورية عثمانية كما يروج له بعضهم أو بناء دولة إسلامية خالص،**(ضياء نور الدين،2016،ص.21)** بالتالي شكل هذا النموذج حافزاً لتركيا **(قلمس مريم،2015)** لتطوير علاقاتها مع بيئتها المحيطة، وبناء منظومة تفاعلات لصالح تعزيز أمن وأستقرار المنطقة. كان لأحداث الربيع العربي، التي عُدَت إنقلاباً في موازين القوى الإقليمية **(مصطفى اللباد،2013)** الفرصة السانحة لتركيا لبدء مرحلة جديدة من التفاعلات المهمة في البيئة الإقليمية تميز أدائها فيه للسعي لقيادة هذا التغيير (**مروان عوني وأحمد مشعان،2017، ص252)** ضمن إطار رؤية جديدة لشرق أوسط في طور التحول **(حسام مطر ،2017، ص 164) (رايق سليم بريزات ، 2015)**، لكن تناقضات الدور التركي في المسألة السورية **(علي بكر،2015، ص ص 114-115)** أنعكس في تناقص تأثيرها وفعاليتها إقليمياً، لاسيما وأن هذه المرحلة شهدت إنهيار سياسة (تصفير المشاكل مع الجيران) **(محمد نور الدين ، 2019، ص.20)** بل على العكس منه تصاعدها على نحو غير مسبوق لزيادة تدخلها في الشؤون الداخلية للعديد من دول المنطقة. كانت المحاولة الإنقلابية في تركيا ليلة الخامس عشر من تموز 2016 لإسقاط الرئيس والحكومة (بعد مجيء حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم حدثت العديد من المشاكل بين المؤسستين المدنية والعسكرية ، وهو ما يفسر لنا أحد أسباب قيام أفراد من الجيش التركي بالعملية الإنقلابية) وإستلام مقاليد الحكم **(نادية فاضل عباس ، 2018، ص.171)** من التطورات الملفتة للنظر في هذه الحقبة، والتي إنعكست في التوجهات التركية الخارجية لمرحلة ما بعد 2016 إذ أدت الاحداث المتسارعة بعد الإنقلاب الفاشل في تركيا الى سياسات وإجراءات وردود أفعال متعددة على المستوى الداخلي، التي كان لها الأثر في تغيير توجهات تركيا إقليمياً، (**Katerina Dalacoura,2017,p.2**)، وهذه النتائج لم تكن بمعزل عن الظروف الإقليمية والدولية التي أحاطت بعملية الإنقلاب، إذ عمدت الحكومة التركية الى الإنكفاء داخلياً على مدى أسابيع تحت ضغط الملفات الداخلية وإعادة ترتيب أوراق الحكومة التركية بما يتناسب والتعاطي الإيجابي **(W. Robert Pearson,2018)** لهذا الحدث، وبما لا ينعكس على قدرتها في إحتوائه وعدم خروج الاوضاع عن السيطرة أو إستغلالها من قبل معارضيه.

بالتوازي مع سرعة المتغيرات في المشهد التركي الداخلي بعد المحاولة الإنقلابية الفاشلة، ظهرت عدة نتائج كان لها التأثير الكبيرعلى توجهاتهم الخارجية كما مبين في أدناه:

أولا: عدم الوضوح في الموقف الأمريكي من الانقلاب،أدى الى زيادة التوتر في علاقة الطرفين التي كانت بالأساس ترزخ تحت عبء عدد من المشاكل حول العديد من قضايا المنطقة ذات الصلة بمصلحة كل منهما ، وهو ما ادى الى زعزعة الثقة بين الطرفين والذي أشرَ طبيعة العلاقة غير المستقرة بين الطرفين **(محمود سالم،2018، ص،200)**.

ثانياً: عمدت تركيا الى التأكيد بنهجها سياسة جديدة خارجية قوامها التوجه شرقاً نحو ترسيخ العلاقات مع حلفاء جدد، وإعتماد سياسة خارجية أكثر إستقلالية وقوة والإبتعاد عن ضغط الحكومة الامريكية ومساومات الأوربيين ضدها، وهو ما تضمن:

أ. تعزيز العلاقة مع إيران والإبتعاد عن المواقف الحادة والسقوف العالية في الخطاب المتعلق ببعض القضايا ذات الصلة في المنطقة لاسيما بعد الإشارات الإيجابية التي صدرت منها خلال الإنقلاب وبعده **(كرم سعيد،2016، ص ص، 160-161).**

ب. تبني سياسات جديدة حيال العديد من القضايا وفي مقدمتها سوريا بما يتوافق مع متطلبات التقارب مع روسيا، وأولوية الملف الكردي.

ثالثاً: إعادة النظر بسياستها في سوريا ودعمها للمعارضة السورية، وهو ما يرتبط بطبيعة العلاقة المتأزمة مع الولايات المتحدة، وإعادة ترتيب أولويات توجهاتها في ضوء المواقف الدولية والإقليمية من الإنقلاب الفاشل.

رابعاً: زيادة إنغماسها بالتفاعلات الإقليمية في القضايا ذات الصلة بطبيعة مصالحها وأهدافها.

السعي التركي للعودة الى تفاعلات المنطقة بعد حقبة من التراجع في الفاعلية عبر سياسة إقليمية متوازنة لحجز مكانتها بين لاعبي المنطقة، تفاعل مع تطورات ما بعد إنقلاب15 تموز 2016 الذي شكل الإختبار الجدي لمدى فاعلية التوجهات التركية **(علي حسين باكير،2016، ص،82)** وأولوياتها **(أنظر الشكل رقم 2)**، ومن ثم عُدَ الفرصة لحسم جدلية أولويات التوجه التركي نحو الشرق أم الغرب،**(شطاب غانية،2016، ص،297)** والإيذان ببدء مرحلة جديدة من التطلعات في المنطقة من منظور جديد **(أحمد مشعان، 2018، ص، 394)** نابع من إدراكها لمكانتها في التفاعلات المختلفة، ما دفعها لتعزيز علاقتها مع إيران وروسيا، والسعي لتأدية دور أكثر مقبوليةً من السابق، والعمل على تعزيز مصالحها في العديد من القضايا ذات العلاقة بأمنها القومي.

شكل رقم (٢) أولويات التوجهات الإقليمية التركية بعد عام ٢٠١٦

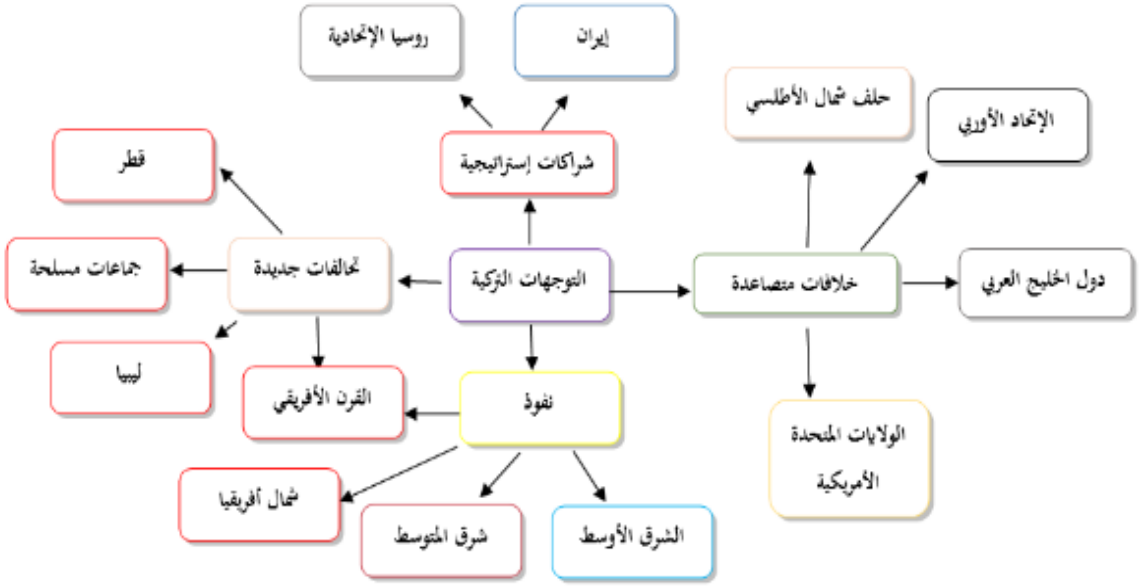

(الشكل من إعداد الباحث)

أساس التغير في أولويات بوصلة الدور التركي وتوجهاته (**Günter Seufert,200,pp.2-4**) نحو الشرق، تفاعل مع جملة من العوامل الاخرى أهمها (**رشيد حوراني،2016، ص ص، 4-5**):

1. تطور خارطة التحالفات في المنطقة بصورة عامة وسوريا بصورة خاصة لغير صالح سياسات تركيا القديمة.
2. خذلان الولايات المتحدة لتركيا على وفق وجهة نظرها، وإنعكاسه على تردي علاقتهما.
3. الضغوط الداخلية لتبني سياسة اكثر توافقاً مع المصالح التركية.
4. تصاعد الخلافات مع دول الخليج العربي.
5. تنامي الدور الروسي في المنطقة وإعتباره من الأطراف الرئيسة والمؤثرة في معادلة التفاعل الإقليمي.
6. تعزيز إيران لدورها في عموم قضايا المنطقة وملفاتها المختلفة.

ومن ثم ما سبق ذكره، دفع بتركيا إلى مقاربة سياسة خارجية وأمنية مستقلة ومتوازنة، وجدت صداها في إعادة صياغة توجهات جديدة تتخذ من أولوياتها الأمنية ومصالحها الاقتصادية مركزاً لها في مسار متوازن وأكثر براغماتية في سياق المصالح القومية أكثر من كونه معتمداً على الخطاب الآيديولوجي الذي طغى على التوجهات التركية في المدة السابقة.

المطلب الثاني:الأبعاد الأمنية للتوجهات التركية The second requirement: the security dimensions of Turkish trends:

عمدت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، وتولي أردوغان رئاسة البلاد إلى تأدية أدواراً إقليمية عديدة، ومحاولة التأثير في الملفات الهامة في المنطقة وخارجها، هذه الأدوار على وفق وجهة النظر التركية إستندت على قناعة مفادها أنها تمتلك عناصر قوة تمكنها من تأدية دور الضامن للإستقرار،وانها " دولة محورية" في منطقة الشرق الأوسط، **(Turkey's Deepening Regional Role,2018)** وهي حاليًا ترسم الطموحات العالمية**(Turkey eyeing leadership in Middle East,2019)** من خلال نهج تلك الحركة في بوصلتها الإقليمية الراهنة، وهو ما كان له العديد من الأبعاد المختلفة ومنها الأمنية. ولإنَّ الدور التركي (على وفق وجهة نظرهم) يتقيد بطبيعة تفاعلات البيئة الاقليمية من حيث معادلة (التوازنات والتنافس)، **(Kemal Kirişci,2014)** فقد سعت الى رسم علاقتها مع باقي القوى وفق هذه الرؤية، وصياغة توجهاتها بما لا يتقاطع معها، لذا تتمحور رؤيتها حول إمكانية الإستفادة من هذه العلاقة لدورها الإقليمي الذي تتوخى من خلاله تقديم نفسها كقوة جديدة لها مقبولية كبيرة **(حسام مطر ،2013، ص،165)** لدى دول المنطقة العربية من جهة، وكخيار إستراتيجي لا يمكن غض النظر عنه في تفاعلات عموم المنطقة من جهة أخرى. بوصلة الحركة التركية لم تكن بعيداً عن طبيعة البيئة الإقليمية الضاغطة والتي كانت بمجملها طاردة لطموحاتها، خاصةً من الدول العربية المؤثرة (مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، **(Gregory Aftandilian,2020,p.13)** والتي كان لها الأثر الكبير في صياغة مسارات حركتها في هذه المدة نحو مساراتً جديدة **(أنظر الشكل رقم 3)**.

شكل رقم (٣) البيئة الضاغطة على التوجهات التركية

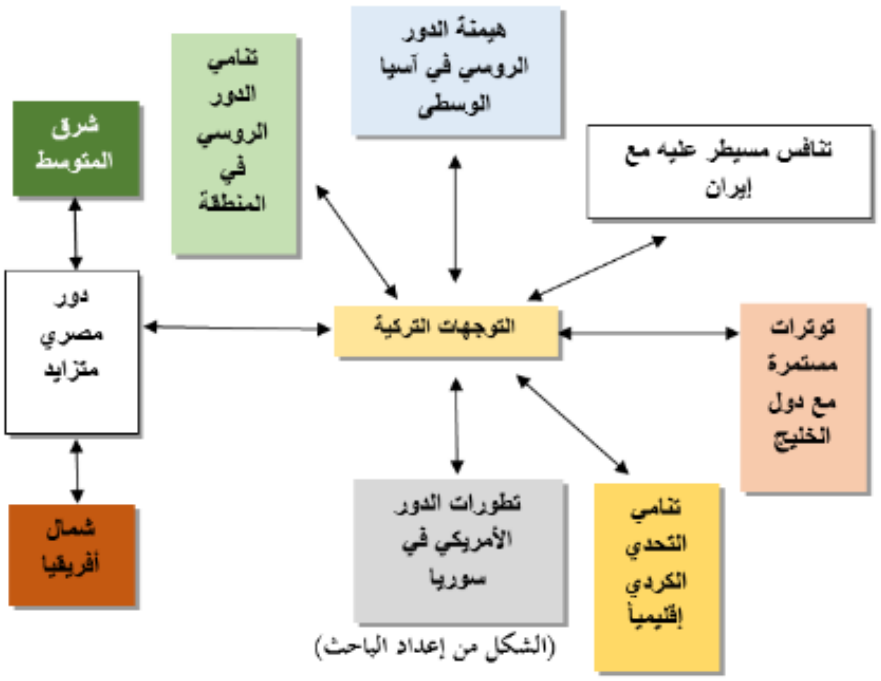

(الشكل من إعداد الباحث)

تركيا في إطار تبني توجهات جديدة تختلف عما تبنته سابقاً، إتجهت إلى إتخاذ ما ما أسماه البعض بـــ سياسة "آسيا من جديد" ، إذ في 5 آب 2019 أطلقت ما سميَ بـــ مبادرة آسيا الجديدة التي يتمثل هدفها المعلن في إعطاء أهمية أكبر للتعاون مع الدول الآسيوية والمقصود بها التركيز على إحياء إرث الإمبراطورية العثمانية ويعتمد على القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في توجهاتها المختلفة، صحيح ان التوجه التركي تجاه آسيا لم يكن جديداً على السياسة التركية، إذ سبق وأن تبنت مثل هذه التوجهات منذ تولي حزب العدالة والتنمية للحكم 2002، لكن تلك التوجهات لم تستمر بفاعليتها لجملة من الأسباب **(SelçukColakoğl,2019)**

(Selçuk OLAKOĞLU,2020,pp.144-151).

التوجهات التركية الجديدة عمدت الى التخلص من حالة العزلة التي فرضتها عليها الخلافات مع دول الخليج، **(Mustafa Gurbuz,2018,p.7)**، وتنامي الملفات الشائكة مع الولايات المتحدة في ظل تنامي التنافس بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في محيطها الإقليمي، وهو ما يفسر لنا التحالف التركي مع قطر وجماعة الإخوان المسلمين وتوجهها حيال منطقة القرن الأفريقي وشمال أفريقيا، فضلاً عن رغبتها في تنويع حلفائها الإقتصاديين، من خلال تقليل إعتمادها الإقتصادي على الإتحاد الأوروبي، **(Seth J. Frantzman,2019,p.4)** وفتح أسواق جديدة والإنطلاق نحو مناطق نفوذ جديدة من خلال توجهات ذات صبغة أمنية ومحتوى عسكري، تفاعل معها التالي:

1) تعزيز تواجدها في المنطقة العربية وشمال أفريقيا، من خلال إمتلاك موطئ قدم قرب المعابر الدولية لحماية مصالحها التجارية من أي مقاطعة قد تفرض عليها في المستقبل نتيجة سياسات التنافس والتوازن في المنطقة، وبما يتناسب مع طموحها الإقليمي، وهو ما عززته من خلال بناء القواعد العسكرية وعقد الإتفاقيات الأمنية مع عدد من دول المنطقة.

2)التوافق مع أدوار كل من إيران وروسيا في إطار سياسات التنافس والتوازنات الإقليمية مع (مصر والسعودية ، والإمارات)، بما يضمن لها مكانة متميزة في تلك التفاعلات.

3)السعي لدخول سوق السلاح الإقليمي وزيادة مبيعاتها العسكرية في ظل تنامي تدهور إقتصادها.

4)الحد من وجود بعض الجماعات المعارضة للحكومة التركية في تلك المناطق، والتي تتهمها بالسعي لتقويض نظام الحكم في تركيا.

بوصلة الحركة التركية الجديدة لا تلغي أو تستبعد إعادة صياغة توجهاتها حيال تلك البيئة الضاغطة بما لا يضفي أية أعباء أمنية على توجهاتها، مع المحافظة على مكانتها في التفاعلات الإقليمية، لذا إتخذت أبعاداً أمنيةً وأشكالاً متعددة ومحاور متباعدة جغرافياً ضمن محيطها الإقليمي، والتي من خلالها سعت إلى تأدية دور جديد لا يبتعد كثيراً عن مصاف القوى الفاعلة. ومن ثم عمدت تركيا الى تبني مسارات جديدة للحركة إقليمياً، تضمنت إقامة تحالفات مع عدد من الدول الإقليمية، وإنشاء القواعد العسكرية في مناطق الخليج العربي والقرن الأفريقي والبحر المتوسط، والتدخل العسكري، وتأمين مصالحها الحيوية في محيطها الإقليمي (على وفق وجهة نظرها)، لذا يمكننا القول أن أهم ملامح الابعاد الأمنية للتوجهات التركية تتجلى بالتالي:

أولاً: بناء ونشر القواعد العسكرية:

ضمن إطار تعزيز دورها إقليمياً، عمدت الحكومة التركية على نشر قواعد عسكرية متقدّمة في مناطق جغرافية متباعدة من المنطقة، بهدف التوسُّع وزيادة نفوذها ورعاية مصالحها في عموم البيئة الإقليمية ومواجهة المخاطر الأمنية التي تحيط بها **(هادية يحياوي ،2018،ص،2216)**، وهو ما يتوافق مع طبيعة التنافس والتوازنات الإقليمية التي تسيطر على عموم البيئة الأمنية، ووفقاً لوجهة النظر التركية، تؤدي القواعد العسكرية دوراً مهماً في معادلة التوازنات في المنطقة، ومواجهة التهديدات التي تحيط بأمنها القومي (مثل التصدي لنشاط عناصر حزب العمال الكردستاني) سواء في العراق أم في سوريا ونقل الحرب إلى هناك بدلاً من مواجهتهم داخل تركيا، فضلاً عن القيام بوظيفة ردع القوى والأحزاب الكردية في سوريا والعراق عن التفكير في الانفصال(على وفق وجهة نظرها)، ما يسمح لها بتبوء مكانة ودور مهم لا يمكن غض النظر عنه من منطق التفاعلات الإقليمية، لذا وضمن هذا الإطار فقد أوجدت تركيا عدد من القواعد العسكرية في مناطق مختلفة من البيئة الإقليمية وكما هو مبين أدناه:

1) شمال العراق:

عمدت تركيا الى إنشاء عدد من القواعد العسكرية في شمال العراق في مثلث الحدود بين العراق وإيران وتركيا لمواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني (على وفق وجهة نظرها) **(فاتح موصلو،2019،ص،28)**، وإبعاد المخاطر عن حدودها الجنوبية.

2) شمال سوريا:

منذ التدخل التركي في الأزمة السورية ، عمدت تركيا الى تعزيز دورها من خلال إنشاء القواعد العسكرية في مناطق الباب وجرابلس واعزاز وعفرين، وهي مناطق واقعة على الحدود التركية السورية، فضلاً عن 12 نقطة مراقبة داخل محافظات إدلب وحماة وحلب بالاتفاق مع الجانب الروسي بهدف إقامة ما يعرف بمنطقة خفض التصعيد.

3) قطر:

أنشأت تركيا قاعدة عسكرية في قطر عام 2016، ومن المؤمل كذلك إفتتاح قاعدة جديدة أخرى فيها الحفاظ على الإستقرار في منطقة الخليج وغيرها من المناطق (على وفق وجهة نظرها).

4) الصومال:

أنشأت تركيا قاعدة عسكرية كبيرة في الصومال لتدريب الجنود الصوماليين، وتقديم المساعدة الحكومة الصومالية في التصدي لجماعة الشباب الاسلامية المتطرفة الناشطة هناك

5) ليبيا:

المساعي التركية بتعزيز تواجدها في ليبيا مقترن بطبيعة التوجهات الراهنة في منطقة شرق المتوسط، إذ عمدت الى ترسيخه بعد توقيع إيطاليا واليونان إتفاقاً لترسيم الحدود البحرية بينهما، والذي يمكن له أن يقوض الطموح التركي في الإستحواذ على حصة في مصادر الطاقة الطبيعية في البحر المتوسط ،ومن ثم السعي لمحاولة تغيير قواعد اللعبة على الأرضوإمتلاك أوراق ضغط ضد التوجهات الأوربية من السياسة التوسعية التركية،

فضلاً عن كونه رسالة إلى مصر والامارات والسعودية مفادها أنها لن تترك هذه الدول تنفرد بصياغة تفاعلات المنطقة ومنها ليبيا والحد من أدوارهم فيها.
ولا يقتصر الحال على هذا فحسب، بل يتعداه الى السعي لإنشاء قواعد عسكرية في مناطق جديدة ضمن الإطار الإقليمي، كما هو الحال بالتفاوض مع سلطنة عمان لإنشاء قاعدة بحرية فيها.(https://www.turkpress.co/node/73254)

ثانياً: عقد التحالفات والإتفاقيات الأمنية والسياسية:

عمدت تركيا في توجهاتها ضمن إطار حركة إقليمية جديدة قوامها تبني سياسة التحالفات وعقد الإتفاقيات التحالفات لتعزيز دورها، سواء من خلال تعزيز تحالفاتها الراهنة مع الفاعلين الإقليميين، أو تبني تحالفات جديدة، وتتميز هذه التوجهات بكونها تعمد إلى:

1. تعزيز علاقتها مع حلفائها التقليديين مثل إيران لتمتين العلاقة وضمان بقاء علاقتهم ضمن الإطار المسيطر عليه وعدم تناميها الى عداء وخصام، وبناء محاور جديدة للتحالف في مناطق جغرافية جديدة، خاصةُ وأن هناك العديد من الآراء التي تفيد بأن مستقبل التوجهات التركية في المنطقة سيتأثر كثيراً بنمط وطبيعة علاقتها مع إيران.
2. دعم التطورات الإيجابية في العلاقة مع روسيا، وتمتين تعاونهما المشترك في العديد من القضايا،

(أوزغور تفكجي،2018، ص،67) والعمل سويةً في العديد من المحاور الجغرافية كما هو الحال في شرق المتوسط وليبيا، وهو ما يتفاعل مع عودة روسيا إلى المنطقةوبدأ تشكيل إستقطابات جيوسياسية حولها وحول الولايات المتحدة في منطقة شرق المتوسط**(مليح يلدز ،2020،ص،11)**، الامر الذي ينذر بتنامي سياسات التنافس والتحالفات في المنطقة.

3. إبتعاد تركيا عن بعض تحلفاتها التقليدية التي كانت تسود توجهاتها الماضية مثل الولايات المتحدة وشركائها في حلف شمال الأطلسي في إطار مسعاها تعزيز نفوذها الإقليمي **(جوليان ريتشاردز،2019،ص،24)**.
4. عدم إقتصار تحالفاتها على الدول فحسب، بل ويتعداه الأمر الى العديد من الجماعات المسلحة ذات المصلحة المشتركة في مناطق جغرافية مختلفة كما هو الحال في (ليبيا، سوريا).

كما قامت وفي سبيل مد نفوذها العسكري إلى القرن الإفريقي، وضمان دورها في معادلة التنافس الإقليمي، بتوقيع إتفاقيات أمنية مع كل من كينيا، وإثيوبيا، وتنزانيا، وأوغندا، لتدريب قوّات الأمن في تلك الدول على مكافحة الإرهاب **(أيمن شبانة ،2017)**، فضلاً عن توقيع مذكّرة للتعاون الأمني مع ليبيا شملت التدريب العسكري، مكافحة الإرهاب، والهجرة غير النظامية، واللوجستيات، والخرائط، والتخطيط العسكري، ونقل الخبرات ضمن إطار توجهاتها الإقليمية **(تصاعد الدور التركي في ليبيا،2020)**.

ثالثاً: المحاور الجغرافية المتباعدة:

ضمن هذا الإطار تبنت تركيا حركة إقليمية متنوعة في محاور جغرافية متباعدة، كان أساسها سياسات التنافس مع القوى الأخرى الموجودة في تلك المحاور، لذا صاغت تركيا في هذه المحاور العديد من السياسات التي تمكنها من تأدية أدواراً مهمة في معادلة التفاعل الإقليمي، وأبرز محاور التوجهات التركية هنا تضمنت:-

أ. محور شرق المتوسط:

تُعَد منطقة شرق المتوسط واحدة من أهم المناطق للتوجهات التركية الراهنة، خاصةً وأن الكثير من الدراسات تشير الى انها ستكون محوراً للصراع بين القوى الكبرى في المدة المقبلة **(James Stavridis,2013)**، ومن ثم تتميز الحركة التركية هنا على وفق رؤيتها بمكانتها المركزية **(Galip Dalay,2018)** بسبب موقعها الجغرافي بتوسطها بين (البلقان واسيا الوسطى ومنطقتي الشرق الأوسط وقزوين) اللتان تعدان مركزاً لمصادر الطاقة المهمة، وأهميتها لعموم المنظومة الأمنية الإقليمية، التي لا يمكن التغاضي عنها في الحسابات الإستراتيجية لباقي القوى الفاعلة في المنطقة، خاصةً من حيث محورية الدور التركي في موضوع الطاقة الإقليمية وأهميته في تقليل إعتماد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة على الدور الروسي في هذا المجال كطريق مستقبلي لإمدادات النفط والغاز من دول اسيا الوسطى لأوربا **(نضال جهاد حميد، 2013)**، بديلاً عن الخط الروسي الحالي الذي يمر من خلال أوكرانيا، ما دفع تركيا إلى تعزيز تواجدها في منطقة شرق البحر المتوسط، وإنعكس في خلق تكتلات جديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبحر المتوسط. ترتكز الحركة التركية في المنطقة على ملف الطاقة، إذ تسعى تركيا إلى السيطرة على الغاز فى شرق المتوسط **(يوسف فرنجو ،2020، ص ص 144-152)**، وتعزيز مكانتها كمركز عالمي لنقل الطاقة، فضلاً عن إستغلاله كمصدر لدعم إقتصادها، وإن لم يكن الغاز الطبيعي لا يتواجد بكميات كبيرة في المنطقة، إلا أن المسألة ذات الحساسية هنا هي دور إسرائيل ومصر في الملف، كونهما يعمدان إلى توسيع دورهما في المنطقة ما يثير التساؤلات حول مستقبل التنافس في المنطقة في ظل التوترات الراهنة **(أنظر الشكل رقم 4)**.

شكل (رقم ٤) الأبعاد الأمنية للتوترات في شرق المتوسط

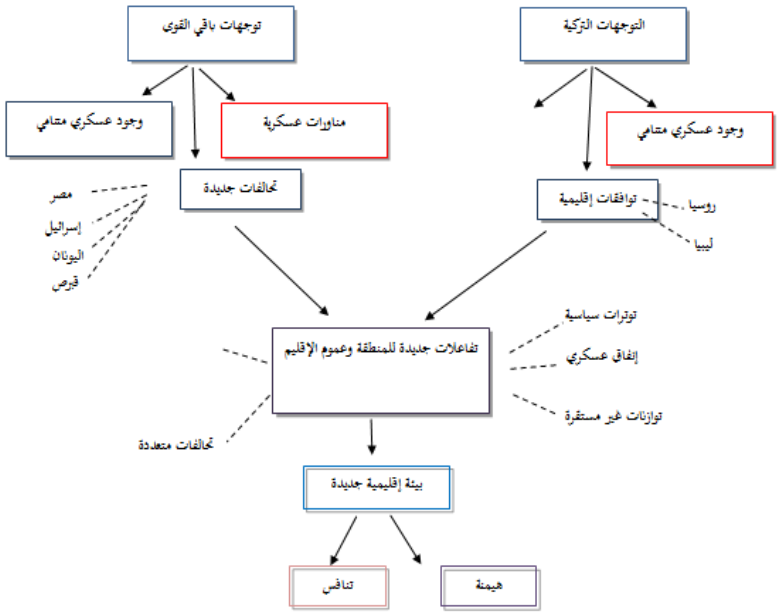

(الشكل من عمل الباحث)

دخلت هذه المنطقة في مرحلة أكثر تعقيداً وتصعيداً بين أطرافها، خاصة مع تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط عام 2018 الذي يضم كل من (مصر، اليونان، قبرص، إيطاليا، اليونان، إسرائيل، الأردن وفلسطين)، لغرض إحداث توازن جيوسياسي جديد في المنطقة يمنع تركيا من تحقيق مساعيها للهيمنة على غاز المتوسط ومن ثم التحكم في أمن الطاقة لدول شرق المتوسط وكذلك دول الاتحاد الأوروبي، **(ريم عبد المجيد،2020)**، وهو ما دفع بتركيا إلى مواجهة هذه التحركات، وكسر العزلة والطوق البحري المفروض عليها في شرق المتوسط، وإعادة التوازن الجيوسياسي فيها، من خلال عقد إتفاقية لترسيم الحدود البحرية **(آسيا قبلي،2020، ص ص 13-134)**، مع حكومة الوفاق الليبية في تشرين الثاني 2019 ، التي هدفت من وراءها إيجاد حليف لها في هذه المنطقة، وخلط الأوراق من جديد في معادلة التنافس الإقليمي، والسعي للتأثير على مشاريع أنابيب الغاز في شرق المتوسط، من خلال رسم الاتفاق لمحوربحري إفتراضي بين دالامان الواقعة على الساحل الجنوبي الغربي لتركيا، ودرنة الواقعة على الساحل الشمالي الشرقي لليبيا، وبالتالي يتيح له هذا الخط إعتراض التكتل البحري الناشئ بين قبرص ومصر واليونان وإسرائيل، وهو ما يتفق مع الرغبة التركية في إنشاء منطقة نفوذ جديدة من الخليج العربي وسوريا على شمال أفريقيا مروراً بمنطقة القرن الأفريقي وما تتضمنه من محاور جغرافية متعددة، وتعزيز تواجدها في البحر المتوسط كساحة جديدة للنفوذ والتنافسات الإقليمية.

ب.المحور السوري:

منذ بدء الأزمة السورية والهواجس الأمنية تطغى على التوجهات التركية، لما طرأ من تفاعلات بين عموم الفاعلين فيها لغايات مختلفة ترتبط بطبيعة مصالحهم الخاصة، والتي نتج عنها المخاوف من ظهور دولة كردية في المنطقة،

(إبراهيم يوسف عبيد، 2017، ص ص 28-35)، وهذه الهواجس كانت متوافقة مع عدد من الأسس التي لها الدور الكبير في إثارة التهديدات للأمن القومي التركي على وفق وجهة نظرها وعدم استعداد صانع القرار التركي تحمل عقبات قيام كيانات انفصالية على حدودهم الجنوبية، وهو ما دفع بها للتاكيد على أنها مستعدة للذهاب حتى النهاية لمنع إقامة دولة كردية في المنطقة، وأنها بدأت في تنفيذ استراتيجية إستباقية في مواجهة الصعود الكردي. التوجهات التركية هنا إقتربت في جوانب عدة من مسارات الحركة الإيرانية في المنطقة، خاصةً بعد المخاوف من تسريع الخطوات نحو تأسيس كيان كردي في شمال سوريا نتيجةً لحسابات بعض القوى الفاعلة في المنطقة، وهو ما أثار هواجس الطرفين من تنامي النزعة الانفصالية على حدودهما **(عمرو عمار،2018)** وإحتياج تركيا لتفاهمات جادة مع روسيا وإيران على حد سواء، لتتمكن من مواجهة طبيعة البيئة الإقليمية الراهنة **(ديمتري ترينين، 2018)**. التقارب مع إيران في هذه المرحلة تفاعل مع العديد من الآراء في الداخل التركي التي ترى في الدور الإيراني وتوجهاته المختلفة عاملاً مهماً في تعزيز الدور التركي سبيلاً لتحقيق عدد من المصالح الجوهرية للأمن القومي التركي، والتي لا يمكن ضمانها من دون التعاون والتنسيق مع الجانب الإيراني والمتجسدة بالآتي:-

1. التنسيق المشترك لمواجهة الأوضاع غير المستقرة في المنطقة، وعلى وجه التحديد القضية الكردية، وخطر قيام دولة كردية مستقلة وتهديد الأمن القومي لكلا البلدين **(ياسر عبد الحسين، 2018، ص ص، 251-253)**.

2.الرغبة بعدم ظهور صراع إقليمي بينهما **(Elyas Vahedi,2014)**.
3.وجود مهددات لأمن البلدين بصورة مشتركة.
4.التوجس من نوايا القوى الخارجية وأهدافها.
5.المحافظة على طبيعة التوازن الهش في المنطقة وعدم الإخلال به.

ج. المحور الليبي وشمال أفريقيا:

عمدت تركيا إلى تأدية دور مهم في المنطقة من خلال تفعيل دورها في الملف الليبي، والسعي لإنهاء وجود التنظيمات المتطرفة والإرهابية ودعم المجلس الإنتقالي هناك منذ تأسيسه، **(إمرح ككيلي،2017،ص، 86)** ومن ثم نحن نتفق هنا مع تلك الآراء التي تفيد بأن الدور التركي في ليبيا هو لتوظيفها كأداة للضغط على مصر ضمن سياق التنافس الإقليمي بينهما، ما دفعها لتعزيز تواجدها العسكري فيها، وإنشاء قاعدة عسكرية لضمان حماية مخططها فى البحر المتوسط، وهو ما يتفاعل مع وجود دوافع أخرى لهذه التوجهات يمكن إيجازها بالتالي:

1.الدوافع الإقتصادية، حيث تعتبر ليبيا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بحوالي 48 مليار برميل من النفط، بالإضافة إلى إحتياطيات الغاز التي تُقدَّر بحوالي 1.5 تريليون متر مكعب، الأمر الذي يقدّم لتركيا فرصة كبيرة في تأمين الطلب الداخلي من النفط والغاز، وبالتالي التخلص من التبعيّة لإمدادات روسيا وإيران، بل والأكثر من ذلك يقدّم لها فرصة كبيرة للانخراط في قضية تزويد الإتحاد الأوروبي بهذه الطاقة الإستراتيجية، وتعزيز مكانتها كمركز عالمي لنقل الطاقة ودعم جهودها للضغط على الإتحاد الأوربي في موضوع الهجرة واللاجئين، إلى جانب ملف الاستثمارات والمصالح التجارية التركية في ليبيا.

2.كسب حلفاء جدد في المنطقة ضمن إطار بناء بيئة إقليمية جديدة لتعويض ما موجود من إختلال لموازين القوى لصالح منافسي تركيا.

3.دعم الحركات الإسلامية، بالأخص جماعة الإخوان المسلمين، في مواجهة الحملة الإقليمية المضادة التي تتزعمها الإمارات في المنطقة.

4.إستخدام الملف الليبي كورقة ضغط في مواجهة دول الإتحاد الأوربي، رداً على إستخدام الأخيرة لورقة أكراد سوريا في مواجهة تركيا، وبالأخص فرنسا، فضلاً عن السعى لإمتلاك موطئ قدم كورقة ضغط بالضد من سياسات الإتحاد الأوربي ضدها وخاصة في مجالي (الهجرة غير الشرعية، تجارة السلاح).

5. الترويج للصناعة الدفاعية والعسكرية التركية وإيجاد أسواق جديدة لها، في ظل بيئة إقليمية تعاني من عدم الإستقرار وإنتشار مظاهر التسلح**(خالد بقاص، 2017)**.

6.مواجهة سياسات باقي القوى المنافسة لها في المنطقة ضمن إطار المحاور المختلفة **(فرقان بولاط ،2020،ص ص،45-46)** ذات الصلة بالشأن الليبي، والتي إنعكست بصيغة تحالفات متصارعة.

د. القرن الأفريقي:

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عمل على تعزيز العلاقات مع أفريقيا بشكل كبير، وبخاصة دول شرق إفريقيا، **(آلاء رجب محمد ،2019،ص،67)** إذ كانت الصومال البوابة الأوسع لتركيا في سعيها لتوسيع نفوذها بإفريقيا، وإستضافتها قاعدة عسكرية

للجيش التركي على أراضيها تطل على خليج عدن الاستراتيجي،وحماية الممرات الملاحية البحرية من وإلى المنطقة خاصةً بعد تنامي وجودها العسكري والإقتصادي هناك، تشمل هذه المنطقة كل من (الصومال، جيبوتي، أريتريا والسودان)، وهي ذات أهمية جيو-إستراتيجية شديدة الأهمية، كونها منطقة موانئ حيوية لإطلالتها على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، فضلاً عن إطلالتها على مضيق باب المندب، إلى جانب كونها بوابة اقتصادية وتجارية نحو دول جنوب القارة، ما جعلها ساحة للتنافس الإقليمي والدولي لأكثر من طرف، بعد تنامي الإهتمام الإماراتي والسعودي فيها مما جعلهم يشكلون محوراً مضاداً لبوصلة الدور التركي وتوجهاته في المنطقة.

ضمن هذا الإطار سعت تركيا إلى بناء تحالف سياسي مع السودان، والتوافق معها بشأن (جزيرة سواكن)، حيث تم التوقيع بين الطرفين عام 2017 على إتفاقية لإعادة بناء وترميم جزيرة سواكن، على الساحل الغربي للبحر الأحمر شرق السودان، مما أتاح لتركيا إطلالة مهمة على الممرات الملاحية في المنطقة وتأمين مسارات حركتها فيها، فضلاً عن السعي لإقامة قواعد عسكرية للتدريب فيها، وهو ما عززته من خلال "إتفاقية للتعاون والتدريب العسكري، لتعزيز التعاون في مجال التدريب ودعم السلام والإستقرار في البلدين (على وفق وجهة النظر التركية). يتفق ما سبق ذكره مع طبيعة سياسات المحاور المتنافسة التي تبنتها عدد من القوى الفاعلة في المنطقة بعد سيطرة تركيا على جزيرة وميناء سواكن وعلى الجانب الآخر الحضور القطري في ميناء بورت سودان وتطويره ليصبح أكبر ميناء للحاويات على البحر الأحمر، ما يجعل الطرفين يشرفون على الممر الأكثر محورية في منطقة البحر الأحمر من الحدود المصرية إلى باب المندب في اليمن، وهو ما سينعكس بأن تكون المنطقة ساحة توتر جديدة في معادلة التنافس الإقليميين تركياو مصر والسعودية والإمارات اللذين يرفضون التواجد التركي في المنطقة.

هـ. المحور الخليجي:

كانت الأزمة (الخليجية –الخليجية) التي نشبت 2017، الفرصة لتركيا لتعزيز توجهاتها في المنطقة، إذ عمدت الى الإصطفاف مع قطر ضمن إطار حسابات التنافس الإقليمي مع السعودية والإمارت، ما دفع بتركيا الى أقرار قانون في البرلمان يسمح بنشر قوات تركية في قطر، وإنشاء أول قاعدة عسكرية لها في المنطقة بما يعزز قدراتها التفاوضية ونفوذها الإقليمي. **(Diitar Bechev and Joost Hiltermann,2017,p.58)**

رابعاً: التدخل العسكري:

تتميز التوجهات التركية الراهنة بإستخدام القوة العسكرية في عدد من المناطق لتحقيق أهداف تصب في مصلحتها القومية على وفق وجهة نظرها، إذ تدخلت عسكرياً في عدد من دول المنطقة (سوريا، شمال العراق وليبيا)، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق جماعات موالية لها. يمكن تفسير لجوء تركيا للتدخل العسكري بهدف إيجاد صيغة من التوازن مع توجهها لتبني أساليب القوة الناعمة في ظل تدهور الأوضاع في دول المنطقة، وكذلك لمواكبة التحركات الإقليمية والدولية والحد من تأثيراتها السلبية على نفوذهاالإقليمي، خاصةً مع تبني اللاعبين المنافسين لها على سياسات التدخل العسكري في العديد من قضايا المنطقة **(محمود سمير الرنتيسي، 2016، ص،6)** مثل (التدخل الروسي والإيراني في سوريا، التدخل السعودي في اليمن، إدعاءات التدخل الإماراتي في

ليبيا بصورة غير مباشرة)، لذا وفي سبيل تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وصلت الحكومة التركية الى قناعة مهمة مفادها، ضرورة تبني العمل العسكري والتدخل في القضايا التي تستوجب ذلك. ولأن الشاغل الأمني الأول بالنسبة لتركيا هي التهديدات الأمنية الإقليمية المتجددة (أمن الحدود، الحد من التسلح، الإرهاب) **(أسماء شوفي، 2018، ص،130)** والتي تنبع بالأساس من البيئة الأمنية غير المستقرة فيها، إندفعت لتبني العمل العسكري، وهو ما تفاعل مع عدد من المبررات:

1) عمدت الى تبني التدخل العسكري كوسيلة للحصول على موطئ قدم ضمن سعيها لتوسيع نفوذها.

2) مواجهة الجماعات المسلحة المعادية للأمن الوطني التركي على الحدود الجنوبية الشرقية

(على وفق وجهة نظرها) كما هو الحال في شمال العراق وسوريا، مع بروز التحديات الأمنية نتيجة تضاعف قوة الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا الذي تراه تركيا إمتداداً لحزب العمال الكردستاني **(حفيظة طالب، 2019، ص، 289)**.

3) التدخل لإعادة تشكيل موقعها على خريطة إدارة موضوع التنافسات والتوازنات في المنطقة، كما هو الحال في سوريا (سفيان مخنف،2018،ص،36) ومواجهة سياسات القوى المتنافسة (الإمارات والسعودية)

(محيي الدين أتامان ومحمدعلي كارادومان ،2020، ص ص ،102-108) في ليبيا، والتي وصفها البعض بإنها حرب إقليمية بالوكالة **(Michael Young,2020)**.

التوجهات التركية لتبني إستخدام القوة العسكرية لم تكن بمعزل عن طبيعة علاقتها مع القوى الفاعلة لمرحلة ما بعد إنقلاب 15 تموز 2016 فيها **(Şener Aktürk,2017,p.88)** إذ عززت تركيا من تحالفها مع روسيا وإيران في سوريا، مما إنعكس في تمتين تواجدها عسكرياً في المنطقة.

المطلب الثالث: مستقبل التوجهات الإقليمية التركية:

ولإن تركيا تعمد الى بناء مشروع تطلعي جديد لتوسيع دورها عالمياًللمدة المقبلة في ظل عالم متعدد الأقطاب يتميز بالمنافسة الجيوسياسية **(Asli Aydıntaşbaş,2020,p.7)** لذا فإن توجهاتها الإقليمية إقترنت بالعمل على توسيع نفوذها في عموم البيئة الأمنية للمنطقة، وهو ما يدفعنا للإتفاق مع تلك الآراء التي تفيد بأن تركيا ستؤدي دوراً مهماً في المنطقة خلال المستقبل القريب **(Gulsum Incekaya,2018)**، ومن ثم فهو يفسر لنا توجهها نحو دعمها لحركات الإسلام السياسي في مصر، تونس، ليبيا، فضلاً عن إحتضان حركات معارضة وجماعات مسلحة في سوريا، والعمل على عقد التحالفات السياسية المختلفة لدعم حركتها المستقبلية، وهنا يمكننا القول أن أبرز سمات نلك التوجهات الإقليمية التركية ستتضمن :

1.مسارات الحركة التركية تأتي في وقتٍ تشهد به البيئة الأمنية للمنطقة تصاعداً لسياسة المحاور المختلفة بين قواها الفاعلة، إذ هناك المحور الإيراني والمحور التركي القطري والمحور السعودي الإماراتي المصري، ورغم ان المحور التقليدي المتمثل بالصراع الإيراني السعودي إستحوذ على الاهتمام الأكبر من لدن الخبراء والأكاديميين، لكن يمكننا القول أن التنافس التركي الإماراتي والذي بدأت بوادره مع ما عرف بثورات الربيع

العربي في 2011، تعمق كثيراً مؤخراً وفي مناطق جغرافية متعددة هو ما يميز تفاعلات البيئة الأمنية الإقليمية في الوقت الراهن والمستقبلي.

2.منطقة القرن الأفريقي وإن لم تكن يوماً في صلب الحسابات الجيو-سياسية التركية كما هو الحال اليوم،إذ كانت التوجهات التركية تنحصر في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والسعي للإنضمام الى الإتحاد الأوربي، ولم تكن منطقة القرن الأفريقي وشمال أفريقيا ضمن تلك التوجهات **(فادي خليل ،أحمد الناصوري وعبد الرزاق إسماعيل، 2015،ص،201)**، إلا أنها في الفترة الأخيرة ومع تصاعد وتائر التنافسات الإقليمية، ستدفع بتركيا الى تعزيز توجهها عسكرياً في حوض البحر الأحمر وعلى السواحل الشرقية لأفريقيا من خلال قاعدتها العسكرية في الصومال، ومشروعها الجديد في جزيرة سواكن على الشواطئ السودانية، مما سيعزز من التوجه التركي في عموم المنطقة للمرحلة المقبلة.

3.عمدت تركيا الى كسر العزلة المفروضة عليها في المنطقة بعد الخلافات مع دول الخليج وتنامي الملفات الشائكة مع الولايات المتحدة، وإبتعادها عن التفاهم مع دول الإتحاد الأوربي حول مسألة إنضمامها لهم، بعد أن أصبح لتركيا قواعد عسكرية في كل أنحاء الشرق الأوسط، شمالاً في قبرص، جنوباً في الصومال، شرقاً في قطر وغرباً في ليبيا، وهو ما سيتضمن السعي لتادية أدوار جديدة خارج إطار نفوذها التقليدي.

4.الأبعاد الأمنية للتوجهات التركية ستتخذ أشكالاً متعددة ومحاور جغرافية متباعدة، وتتزامن مع مسارات جديدة لدورها إقليمياً، يتجاوز حدود أمنها القومي الذي كانت متقيدةً فيه سابقاً **(أنظر الشكل رقم 5)**.

شكل رقم (٥) التفاعلات التركية مع محيطها الإقليمي في ضوء توجهاتها الراهنة

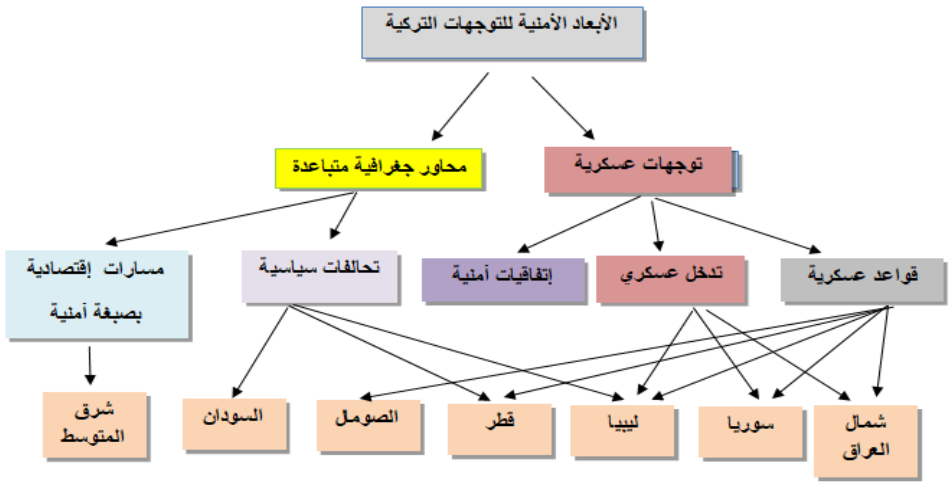

(الشكل من إعداد الباحث)

5. ستتضمن التوجهات المستقبلية لتركيا تعزيز تواجدها في البحر المتوسط كساحة جديدة للنفوذ والتنافسات الإقليمية، ومواجهة المحاولات الرامية الى عزلها في المنطقة **(بشرى زينب أوزدمير،2020،ص،116)**، والربط بين مناطق نفوذها المختلفة في سوريا وليبيا وما بينهما، وهو ما عززته من خلال تعاونها مع روسيا،
(جاغتاي أوزدمير ،2018، ص،28) التي تتطلع إلى تأدية دور جيوسياسي أكبر في شرق البحر الأبيض المتوسط **(مصطفى صلاح ،2020)**، ومدَ نفوذها فيه،وملأ فراغات النفوذ الأمريكي المتناقص فيها، ومن ثم وجدت في الدور التركي لاعباً مهماً لدعمها وإدارة التوازنات في المنطقة، وهو ما سيتفاعل مع الحضور التركي الى جانب روسيا في عدد من المناطق داخل الإقليم،كما هو الحال مع إمكانية الدخول الروسي الى منطقة القرن الأفريقي، إذ دعت الحكومة السودانية السابقة روسيا إقامة قاعدة عسكرية لها في مدينة سواكن، وهو سيعني مزيد من التنافس الإقليمي،ومن ثم ستكون تركيا أحد الأطراف المهمة في معادلة التنافسات والتوازنات الإقليمية للمنطقة في المدة المقبلة.
6. التوجهات التركية المختلفة إتخذت أنماطاً مختلفة من التفاعلات تراوحت بين العلاقات الودية والتفاهمات الحذرة وإنتهاءاً بالتنافسات الإقليمية ومروراً بالصراعات المختلفة**(أنظر الشكل رقم 6)**.

شكل رقم (٦) التفاعلات التركية مع محيطها الإقليمي في ضوء توجهاتها الراهنة

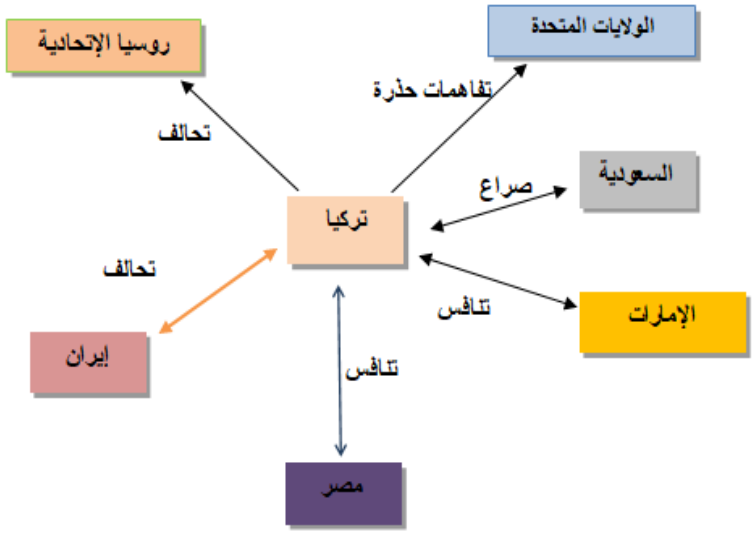

(الشكل من إعداد الباحث)

7. رغم وجود العديد من القضايا المؤثرة على إنسيابية ومرونة الدور التركي في تفاعلاته مع القوى الفاعلة في عموم المنطقة مثل (قضية غولن و"وحدات حماية الشعب" وشراء منظومة "أس-400" الروسية، مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون منذ

محاولة الإنقلاب) **(Soner Cagaptay,2019)** ، إلا أن تركيا تعمد الى عدم التأثر بهذه القضايا والإستمرار بنهجها الخاص في بوصلة حركتها إقليمياً، خاصةً وأن هناك قبولاً واسعاً لدى الرأي العام التركي والعربي لمثل هذا الدور **(Huseyin Emre Ceyhun,2018,pp2-5)**.

8. تركيا وفي ضوء معادلة التنافس الإقليمي، وسعيها لتأدية دور جديد إلى مصاف القوى الفاعلة في عموم الإقليم، تعمد إلى تأسيس منطقة نفوذ جديدة تمتد من الخليج العربي وسوريا إلى شمال أفريقيا مروراً بمنطقة القرن الأفريقي وما تتضمنه من محاور جغرافية مختلفة **(أنظر الشكل رقم 7)**، وهو مقرون برغبتها للتحول في المستقبل إلى قوة إقليمية فاعلة في الوقت الذي تشهد به المنطقة إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوة والنفوذ، وتزاحم سياسات القوى الإقليمية لصياغة مستقبل معادلة التفاعلات **(عمار دليلة،2019،ص،49)** فيها على نحوٍ جديد.

شكل رقم (٧) منطقة النفوذ التركي المحتملة

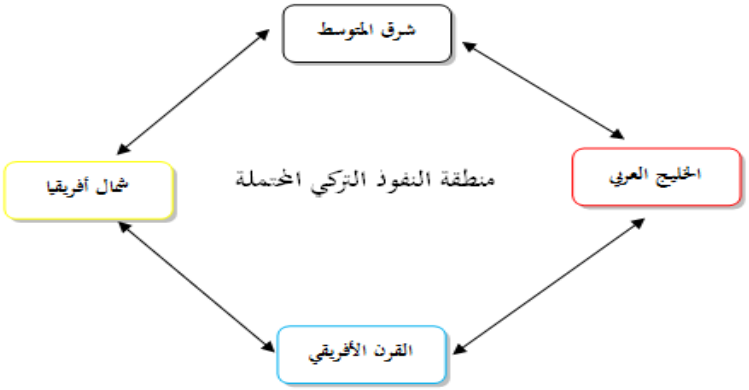

الشكل من إعداد الباحث

9. ستعمد بوصلة الحركة التركية الى تبني النهج المستقل دون التبعية لأي طرف فاعل في المنطقة كما كانت في السابق (**Christopher J. Bolan, Joel R. Hillison, Jerad Harper,2019,p.7)** إذ ان تركيا على وفق وجهة نظرها لا يمكن لها ان تستمر بأن تكون جزءاً من محور ضد آخر أو بديلاً عن محاور أخرى،لذا عليها نهج سياسة جديدة متعددة الأبعاد **(أسماء حمايدية،2015، ص ص،224-225)**، ومن ثم ستحاول التأثير في تفاعلات المنطقة وفق مصالحها الخاصة كلاعب مستقل لا يتبع طرف محدد **(حسن بصري يالجن ، 2019،ص،20)**، وهو ما يتفق مع العديد من الآراء التي ترى في تركيا من أهم الأطراف الفاعلة التي سيكون لها دورٌ مهم في تشكيل خريطة تفاعلات المنطقة في المدة المقبلة **(بدرة سليم،2019، ص ص، 1052-1056)**، ومن ثم مسارات الحركة التركية الجديدة ستكون مستقلة وغير مرتبطة بأجندات القوى الفاعلة كما كانت في السابق كاداة وظيفية

في سياسات تلك القوى، وهي بذلك تعمد إلى إستثمار الفرص في المنطقة اكثر من التهديدات **(Meliha Benli Altunışık,2020,p.3)** لبناء دور جديد فيها ينسجم مع تطلعاتها بالمكانة الإقليمية المتزايدة.

10. ستعمل تركيا الى إدارة موضوع التنافسات الإقليمية مع القوى المنافسة من خلال تعزيز تواجدها في المناطق التي تشهد مثل تلك التنافسات، إذ ان توجّه مصر لبناء خط أنابيب مع اليونان وقبرص، وتجاهل المواني‌ء التركية كـ«مصبّ للغاز» على البحر الأبيض المتوسط، سيدفع بتركيا الى تبني سياسات أكثر شدةً في المنطقة وتمتين تحالفها مع روسيا لضمان دعمها في إدعاءاتها، ومواجهة أية تطورات محتملة في الموقف الأمريكي من توجهاتها.

11. ستكثف تركيا في المدة المقبلة من توجهها نحو منطقة البحر الأحمر فى إطار بحثها عن توسيع نفوذهاالإقليمى، وتوجيه رسالة لمنافسيها (مصر ودول الخليج) بأنها موجودة هناك، بما يعكس سعيها لبناء منطقة نفوذ لها، وضمان حرية حركتها ولتأكيد دورها فى منطقة الشرق الأوسط، بما يعزز مكانتها في خريطة صياغة مستقبل تفاعلات المنطقة ومعادلة التوازنات الإقليمية فيها.

12. طبيعة المصالح الخاصة التي ستقترن بها حركة أدوار العديد من القوى في المنطقة، إذ أن طبيعة المصالح التي تتوخى القوى الفاعلة تحقيقها في المنطقة تمنح تركيا مكانة مهمة فيها رغم وجود عدد من القيود والمحددات التي تعترض علاقة تلك القوى مع تركيا في وقتنا الراهن ستنعكس على نحوٍ كبير في مكانة تركيا الإقليمية **(Aaron Stein,2020)**، إذ ان بعض الحكومات الأوروبية اليوم تعتقد أن نفوذ تركيا في شمال افريقيا وشرق المتوسط بات يوازي النفوذ الروسي فيها،فهناك آراء تقول أن تركيا التي تضغط على الإتحاد الأوروبي بورقة اللاجئين السوريين، تتواجد الآن بقوة في شرق المتوسط وشمال إفريقيا، وهناك آراءٌ ترحب بنفوذ تركيا الحليفة في الناتو والقادرة على إلغاء النفوذ الروسي في المنطقة، بينما ترى دول أخرى مثل فرنسا، بأن تنامي القدرات التركية لا يعني بالضرورة التقليل من الدور الروسي ونفوذه، وهي بالمحصلة كلها آراء تعبرعن قلقها من الخطر الذي يهدد مصالحهم الخاصة في شمال إفريقيا من لعبة التوازنات والتنافسات الإقليمية التي تسود المنطقة، ما ينعكس على مكانة الدور التركي فيها وتطلعاته في أن يكون أحد المساهمين البارزين في صياغة توازنات المنطقة وعموم الإقليم.

13. صحيح أن هناك مخاوف تركية راهنة من محاولات منافسيها (السعودية، الإمارت، مصر) لإقامة نظام إقليمي جديد **(Galip Dalay,2018,pp.24-34)** قد يستبعدها منه، سيدفعها الى زيادة إنخراطها في قضايا المنطقة المختلفة كطرف فاعل لا يمكن غض النظر عنه، لكن هناك بعض الآراء التي ترى في المستقبل القريب إمكانية إعادة العلاقات التركية الخليجية الى سابق عهدها **(Nader Habibi,2019,p.9)**، وإن كان في المجال الاقتصادي، وهو ما يمكن ان ينعكس على مستقبل التوجهات الإقليمية التركية الى مسارات جديدة.

14. تركيا كقوة صاعدة ستكون في مقدمة الأطراف الفاعلة التي تسعى لتأخذ حيزاً في خريطة التوازنات الإقليمية **(إيمان زهران ، 2017،ص ص 116-117)**، ومن ثم فإن

مستقبل توجهاتها الإقليمية ستتزامن مع رؤيتها الشاملة لإعادة صياغة نمط وطبيعة تفاعلات المنطقة بما يؤدي الى بناء بيئة أمنية جديدة لا تقتصر على الجوانب الأمنية **(نور الدين دخان و سليم بدرة،2020، ص ص، 810-811)** فحسب، بل يتعداه الأمر الى كافة الجوانب الإستراتيجية الأخرى، في ضوء قناعة تركية بأحقيتها في بناء وقيادة تفاعلات المنطقة من منطلق تاريخي **(بوقريطة بدر الدين و فول مراد ، 2020، ص ص، 229-231)** يرتبط بإرثها العثماني وإحياؤه من منظور جديد يتوافق مع طبيعة مستجدات البيئة الأمنية للمنطقة.

15. إن أي تحول مستقبلي في الموقف الأمريكي الراهن ضد التوجهات التركية سيكون من أكبر الصعوبات أمامها في فرض نفسها ضمن معادلة التنافس الإقليمي **(محمود سمير الرنتيسي ، 2020، ص،8)**، خاصةً وأن التوجهات الأمريكية في العديد من قضايا المنطقة لا تتوافق مع بوصلة الدور التركي من جهة، وإقترابها من منافسيها من جهة أخرى، وهو ما سيكون له التأثير الكبير في توازنات المنطقة مستقبلاً لغير صالح التوجهات التركية. ولإن تركيا لها مكانة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي وحلفائها في الإتحاد الأوربي **(Aaron Stein,2019,pp.4-11)** ومنظمة حلف شمال الأطلسي بسبب موقعها الجغرافي وثقلها السياسي وإرتباطها بالعديد من قضايا المنطقة، ولا يمكن إغفالها من منطق التفاعلات الإقليمية، كل هذا إنعكس في الرغبة الأمريكية الأوربية بعدم ترك تركيا تؤدي أدواراً مستقلة بعيداً عن توجهاتهم وبما لا يتقاطع مع سياساتهم بما ينعكس في إيجاد بيئة أمنية غير مستقرة لن تكون في صالح كل الأطراف.

16. تركيا لديها القناعة من أنها وحدها لا تمتلك القوة الكافية لتأدية الدور المهيمن في المنطقة، لكن سيكون لها التأثير الكبير في تحديد المحور الذي يؤثرفي تفاعلات المنطقة وتوازناتها، ولا يمكن تهميش دورها أو تجاهله أو مواجهته، وهو ما سينعكس في تحقيق الإستقرار في عموم الإقليم **(Dania KoleilatKhatib,2018,p.3)** على وفق وجهة نظرها.

17. رغم وجود العديد من التحديات الراهنة في المنطقة **(Bulent Aras,2019,p.34)** مثل (القضية الكردية، الخلافات الهيكلية معإسرائيل، تداعيات الاعمال العسكرية في شمال العراق بين فترة وأخرى ، إنعكاسات سياسات القوى الفاعلة في سوريا، والمشاكل المتنامية في شرق البحر المتوسط مع قبرص واليونان)، إلا ان كل هذا لم يمنع تركيا من الإستمرار في مسار حركة بوصلتها إقليمياُ، وهو ما نتوقع له الإستمرار في الفترة المقبلة.

الخاتمة Conclusion:

عمدت تركيا في سبيل صياغة توجهات خارجية جديدة الى تبني مقاربة سياسة خارجية وأمنية مستقلة ومتوازنة ، وجدت صداها في إعادة صياغة توجهات جديدة تتخذ من أولوياتها الأمنية ومصالحها الاقتصادية مركزاً لها في مسار متوازن وأكثر براغماتية في سياق المصالح القومية أكثر من كونه معتمداً على الخطاب الآيديولوجي الذي طغى على التوجهات التركية في المدة السابقة. ولإن تركيا عمدت الى تبني مسارات جديدة للحركة إقليمياً، فقد تضمنت إقامة تحالفات مع عدد من الدول الإقليمية، وإنشاء القواعد العسكرية في مناطق الخليج العربي والقرن الأفريقي والبحر المتوسط، والتدخل العسكري، وتأمين مصالحها الحيوية في محيطها الإقليمي (على وفق وجهة نظرها).

تبني تركيا توجهات جديدة حيال محيطها الإقليمي كان أساسه التقارب مع روسيا، والدخول في الحرب ضد الإرهاب، وتعزيز تحالفها مع إيران، ودخول مناطق نفوذ جديدة لم تكن في بوصلة دورها الإقليمي سابقاً مقروناً بأنماط غير تقليدية من التفاعلات قوامها الصبغة الأمنية ذات المحتوى العسكري. سيضمن الدور التركي بنهجه سياسات متنوعة وإعتباره كقوة صاعدة، أن تكون في مقدمة الأطراف الفاعلة التي تسعى لتأخذ حيزاً في خريطة التوازنات الإقليمية،ومن ثم فإن مستقبل توجهاتها الإقليمية ستتزامن مع رؤيتها الشاملة لإعادة صياغة نمط وطبيعة تفاعلات المنطقة بما يؤدي الى بناء بيئة أمنية جديدة لا تقتصر على الجوانب الأمنية فحسب، بل يتعداه الأمر الى كافة الجوانب الإستراتيجية الأخرى، في ضوء قناعتها بأحقيتها في بناء وقيادة تفاعلات المنطقة من منطلق تاريخييرتبط بإرثها العثماني وإحياؤه من منظور جديد يتوافق مع طبيعة مستجدات البيئة الأمنية للمنطقة من متغيرات وسياسات.

المراجع العربية:

1. - محمود سالم ، إ(2018)، إستراتيجية روسيا الإتحادية الصاعدة : نهاية القطبية الأحادية ،(عمان ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع).

https://www.aa.com.tr/en/politics/analysts-turkey-to-play-decisive-role-in-middle-east/1201199

2. إبراهيم يوسف عبيد،(العدد1، 2017)، الموقف التركي من الأزمة السورية 2011 – 2017 ، مجلة معالم للدراسات السياسية والقانونية، (المركز الجامعي تندوف ، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر).

3. أحمد داوود أوغلو،(2002)، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة: محمد جابر ،(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون).

4. أحمد مشعان ،(العدد 54 ، 2018)، السياسة الخارجية التركية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة ، قضايا سياسية ،(جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية).

5. اركان ابراهيم،(العدد 47 ، 2016)، آثار وإنعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية)،

6. أسماء حمايدية،(العدد 3، 2015)، تأثير متغير الهوية الوطنية على توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه دول شمال أفريقيا (الجزائر أنموذجاً)، مجلة أكاديميا، (جامعة حسيبة بن بوعلي شلف - الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية).

7. أسماء شوفي،(العدد 2، 2018)، إستراتيجية"خلق منطقة آمنة في سوريا"كآلية لحماية الامن القومي التركيفي مواجهة التنظيمات الإرهابية - داعش نموذجاً-،مجلة الناقد للدراسات السياسية،(مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع- جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر).

8. آسيا قبلي،(العدد 3، 2020)، التوجه التركي نحو أفريقيا: الدلالات الإقتصادية للدور التركي في الأزمة الليبية، مجلة قضايا سياسية، (برلين، المركز الديمقراطي العربي.

9. آلاء رجب محمد،(20199، الدور التركي في منطقة القرن الأفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة حلوان. كلية التجارة وإدارة الاعمال ، قسم العلوم السياسية).

10. إمرح ككيلي،(العدد 4، 2017)، العلاقات التركية اللبيبة: مجالات الأزمة وإمكانات التعاون، مجلة رؤية تركية، (إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية).
11. أوزغور تفكجي،(العدد 7، 2018)، العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، مجلة رؤية تركية، (إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية).
12. إيمان زهران،(العدد 209 ، 2017)، «التغير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الإهرام للدراسات الإستراتيجية).
13. أيمن شبانة،(2017)، أبعاد الدور: دوافع تأسيس تركيا قاعدة عسكرية في الصومال، التحليلات، (أبو ظبي، مركز المستقبل للدراسات المستقبلية والمتقدمة).
14. بدرة سليم،(العدد 9، 2018)، الشرق الأوسط : دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية الساهمةفي التحول الإستراتيجي التركي تجاه المنطقة، مجلة الإستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية).
15. بسمة خليل،(العدد 2، 2017) ، تحولات الدور التركي ومستقبله في حلف الناتو ، مجلة رؤية تركية، (إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية).
16. بشرى زينب أوزدمير، (العدد 2 ، 2020)، سياسة تركيا شرق المتوسط من منظور قوانين الملاحة البحرية الدولية، مجلة رؤية تركية، (إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية)،
17. بكر صدقي، (العدد 3، 2010)، ولادة قوة إقليمية: تركيا تتجاوز تاريخها القريب، مجلة آفاق المستقبل،(أبو ظبي، مركز الإمارت للدراسات والبحوث الإستراتيجية).
18. بوقريطة بدر الدين و فول مراد،(المجلد 8، العدد 1، 2020)، المسؤولية التاريخية كمصدر لمطالبة تركيا بالزعامة الشرق أوسطية، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، (الجزائر، جامعة الجزائر 3).
19. تصاعد الدور التركي في ليبيا،(2020): الأسباب والخلفيات وردات الفعل، تقدير موقف، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات).
20. جاغتاي أوزدمير،(المجلد 2، العدد 7، 2018)، صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط، مجلة رؤية تركية، (إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية).
21. جلال خشيب،(2018)، ما وراء النزعة العسكرية التدخلية التركية في جوارها الإقليمي : جغرافيا مضطربة أم مشروع دولة ؟ ، (واشنطن ، مركز إدراك للدراسات والإستشارات).
22. جورج قرم ،(2016)، مستقبل الشرق الأوسط : تفاؤل يجب أن يكون ممزوجاً بالحذر الشديد ، التقرير الإستراتيجي العربي 2016/2015 ،(بيروت ، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق).
23. جوليان ريتشاردز،(العدد 21، 2019)، لماذا تتسلح تركيا، نشرة إتجاهات الأحداث، (إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية).

24. حسام مطر، (العدد 144، 2013)، "تركيا في الشرق الأوسط: بين الطموح وقيود النفوذ", مجلة شؤون الأوسط،(بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية).
25. حسام مطر،(العدد 144 ، 2013)، تركيا في الشرق الأوسط بين الطموح وقيود النفوذ ، مجلة شؤون الأوسط (بيروت، الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق).
26. حسن بصري يالجن،(العدد 2، 2019)، أزمة حلف الناتو ومستقبله: الإستقلالية المتصاعدة لتركيا، مجلة رؤية تركية،(إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية).
27. حفيظة طالب، (المجلد 10، العدد 2، 2019)، خريطة الشرق الأوسط في الفكر الإستراتيجي التركي بعد 2011، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ،(جامعة حمة لخضر بالوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية).
28. خالد بقاص، (العدد 15، 2017)، العلاقات التركية الأفريقية بعد 2002 : حكومة تركية جديدة وواقع ثنائي مختلف، مجلة العلوم السياسية والقانونية، (جامعة حمة لخضر بالوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية).
29. خلود الأسمر، إنعكاسات التطورات الإقليمية على العلاقات العربية- الإسرائيلية،(عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط).
30. ديمتري ترينين (2018)، أهداف موسكو في الشرق الأوسط ، ترجمة: فواز زعرور ،(بيروت ، دار الكتاب العربي).
31. رايق سليم بريزات ،(2015)، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف – الأدوات – المعوقات)،(عمان ، الأكاديميون للنشر والتوزيع).
32. رشيد حوراني،(2016)، المسألة السورية ما بعد إنقلاب تموز الفاشل في تركيا،(دمشق، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام).
33. ريم عبد المجيد،(2020)، إتفاق شرق المتوسط .. الدلالات والتداعيات على تركيا، تقديرات موقف، (القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات).
34. ريما محمد فخري، سياسة تركيا مع دول الجوار الجغرافي من منظور العلاقات الدولية (1990 – 2010)،(بيروت، دار الفارابي).
35. زبدة رفيقة،(العدد 28، 2017)، صراع الإستراتيجيات التركية-الإيرانية في منطقة الشرق الأوسطحول الأزمة السورية، مجلة دراسات وأبحاث، (جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر).
36. سامية بيبرس،(2012) سوريا وتركيا بين التحالف والعداء، مجلة شؤون عربية، (االقاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية).
37. سعد عبيد،(العدد 13، 2013)، العرب والعثمنة الجديدة، كراسة إستراتيجية ،(بغداد ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية)،
38. سفيان مخنف، (العدد 5، حزيران 2018)، البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية: دراسة حالة سوريا (2011 – 2018)، مجلة مدارات سياسية.
39. شطاب غانية، (العدد 8، 2016.)، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،(جامعة باتنة 1، الجزائر، مخبر البحث).

40. شطاب غانية،(العدد 8، 2016)، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (جامعة باتنة 1، الجزائر، مخبر البحث)،
41. صلاح حسن، (2014) ، الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق : دراسة في ملامح التغيير ،(بيروت ، منشورات ضفاف).
42. ضياء نور الدين،(2016)، وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا وإنعكاسه على العلاقات التركية المصرية 2002-2013، رسالة قدمت للحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، (جامعة الأزهر – غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية)،.
43. عبد الحق زغدار وفهيم رملي ،(العدد 4، كانون 2014)، التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية : دراسة في الجذور النظرية والفكرية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،(الجزائر، جامعة قصدي مرباح).
44. علي بكر، (العدد 202، 2015)، تحولات السياسة التركية وأبعادها الإقليمية، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية).
45. علي حسين باكير،(العدد 5، 2016)، السياسة الخارجية في أعقاب الإنقلاب الفاشل: التوجهات الإقليمية، مجلة رؤية تركية،(إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية)
46. عمار دليلة، (المجلد 8، العدد 1، 2019)، محددات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي الإقليمي، مجلة البحوث السياسية والإدارية، (الجزائر، جامعة زيان عاشور الجلفة).
47. عمرو عمار ،(2018)، نهاية القرن الأمريكي وبداية القرن الأوراسي : الحزام الإقليمي وطريق الحرير ، (القاهرة ، دار سما للنشر والتوزيع).
48. فاتح موصلو، (العدد4،2019)، إستراتيجية القواعد العسكرية التركية في العراق، مجلة رؤية تركية،(إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية).
49. فادي خليل وأحمد الناصوري وعبد الرزاق إسماعيل،(المجلد 37، العدد 5، 2015.)، التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،(دمشق، جامعة تشرين).
50. فرقان بولاط، (العدد 2 ربيع 2020)، سياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين في ليبيا، مجلة رؤية تركية،(إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية).
51. فريق الأزمات العربي، (2016)، أزمة السياسة الخارجية التركية وإنعكاساتها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الاقليمي، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط).
52. فؤاد كيمن،(2014)، توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط: سياسات ومصالح ،(أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية).
53. قلمس مريم ، (2015)، الصراع السعودي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط 2001 – 2012 ، مذكرة قدمت لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،(جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق).

54. كرم سعيد، (العدد 206 ، 2016) ، تركيا نحو توجهات أكثر براغماتية ، مجلة السياسة الدولية ،(القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية).
55. محمد نور الدين ، (2014)، متغيرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية والإقليمية، التقرير الإستراتيجي العربي 2014/2013 ، (بيروت ، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق).
56. محمد نور الدين ،(العدد 152 ، 2016)، تركيا بين التحديات الداخلية والرهانات الخارجية، 2002 – 2015 ، مجلة شؤون الأوسط، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق).
57. محمود سمير الرنتيسي،(2016)، تركيا وتفعيل القوة الصلبة : الأبعاد والتداعيات، (القاهرة، المركز المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية).
58. محمود سمير الرنتيسي،(2020)، تصاعد الدور التركي في ليبيا: مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي؟، تقييم حالة، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات).
59. محيي الدين أتامان ومحمدعلي كارادومان، (العدد 2 ، 2020)، سياسةالإمارات والسعودية تجاه أزمة ليبيا،مجلة رؤية تركية،(إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية).
60. مروان عوني وأحمد مشعان ،(العدد 11، 2017)، الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط في ضوء عوامل التغيير الإقليمي ،مجلة تكريت للعلوم السياسية ، (جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية).
61. مصطفى اللباد ،(العدد3-4، 2013)، الصراع التركي – الإيراني غلى سورية والفراغ العربي ، مجلة بدايات.
62. مصطفى صلاح،(2020)، الإتجاه شرقًا .. تداعيات الضغوط على مسار تركيا الخارجي، تقديرات موقف، (القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات).
63. مليح يلدز،(العدد 2 ، 2020)، تركيا والتوازن العسكري في شرق المتوسط، مجلة رؤية تركية، (إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية).
64. ميشال نوفل،(العدد 112 ، 2017)، التموضع التركي في المجال العربي : تحديات الخروج من الأناضول ، مجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية).
65. نادية فاضل عباس،(العدد 1 ، 2018) ، محددات الصراع السياسي في تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، (جامعة حمة لخضر بالوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية).
66. نضال جهاد حميد،(2013) ، الدور الإقليمي لتركيا بين محددات الناتو والتطلع القومي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين).
67. نور الدين دخان و سليم بدرة،(المجلد 5، العدد 1، 2020)، تركيا ومسعى البحث عن فرض الوجود كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (الجزائر، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية).

68. نورا فخري ، (2018)، مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط: السيناريوهات المتوقعة ومحددات التحرك ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)،31-3-2018 بحث تم سحبه من الانترنت بتاريخ 24-10-2018 في الساعة 1346.
69. هادية يحياوي،(العدد 9، 2018)، العلاقات التركية العربية: تاريخ وطموحات، مجلة العلوم الإنسانية،(الجزائر، جامعة أم البواقي).
70. وليد دورني،(العدد9، 2016)، الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (الجزائر، جامعة قصدي مرباح).
71. ياسر عبد الحسين، (2018)، مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، (بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع).
72. يوسف فرنجو،(العدد 2 ، 2020)، سياسة تركيا في التنقيب عن الطلقة شرق المتوسط، مجلة رؤية تركية، (إسطنبول، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية).

Refrences:

1. Aaron Stein, (2019),Turkey, Transatlantic Trialogue: the Syrian War, and the Future of the Transatlantic Alliance, (Philadelphia,The Foreign Policy Research Institute).
2. Aaron Stein,(2020),Narrowing Interests in the Middle East: Planning for Great Power Competition, (Philadelphia, The Foreign Policy Research Institute).
3. Asli Aydıntaşbaş, (2020), The Turkish Sonderweg: The New Turkey's role in the global order, Commentary, (Berlin, The European Council on Foreign Relations).
4. Bulent Aras, (vol.44, No.1, 2019), The Crisis and Change in Turkish Foreign Policy After July 15, Alternatives: Global, Local, Political Journal.
5. Christopher J. Bolan, Joel R. Hillison, Jerad Harper, (2019), Shifting Poles in the Middle East: Implications for U.S Regional Strategy, E-Notes, (Philadelphia, Foreign Policy Research Institute).
6. Dania Koleilat Khatib,(2018), Turkey Set For More Influential Role in Middle East, (Washington D.C,United Press International).
7. Diitar Bechev and Joost Hiltermann, (Vol. 16, No.3, 2017),Turkey Forays into the Middle East, Turkish Policy Quarterly.
8. Elyas Vahedi, (2014), Iran, Turkey and Their Position in New Political Structure of Middle East, Wednesday).

9. Galip Dalay, (2018), How will Turkey's foreign policy change under the new system?opinion.
10. Galip Dalay, (2018),Turkey in the middle east's new battle line, (Washington, Brookings institute).
11. Gregory Aftandilian, (2020),Turkey's Activist Regional Policies Are a Double-Edged Sword, Policy Analysis, (Washington D.C, Arab Center Washington).
12. Gulsum Incekaya,(2018), Turkey to play decisive role in Middle East, opinions, (Istanbul, Anadolu Agency).
13. Günter Seufert,(2020), No.6,2020), Turkey Shifts the Focus of Its Foreign Policy From Syria to the Eastern Mediterranean and Libya, SWP Comments, (Berlin, The Centre for Applied Turkey Studies).
http://www.iranreview.org/content/Documents/Iran-Turkey-and-Their-Position-in-New-Political-Structure-of-Middle-East.htm
https://ahvalnews.com/turkey-middle-east/turkey-eyeing-leadership-middle-east-analyst
https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/turkey-foreign-policy-change-system-180710104038091.html
https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/turkey-foreign-policy-myth-neo-ottomanism-200804171648070.html
https://www.brookings.edu/opinions/turkeys-strategic-choices
14. https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/166.htm
15. Huseyin Emre Ceyhun, Turkey in the Middle East: Findings from the Arab Barometer.
16. James Stavridis, (2013), Flash Point in the Eastern Mediterranean, Foreign Policy.
17. Katerina Dalacoura, (No.4, 2017), A New Phasein Turkish Foreign Policy: Expediencyand AKP Survival, Future Notes, (Rome, Istituto Affari Internazionali).
18. Kemal Kirişci, Turkey's Strategic Choices,(2019)**.**
19. Lars Haugom, (Vol. 38, No. 3, 2019), Turkish foreign policy under Erdogan: A change in international orientation?, Comparative Strategy Journal.
20. Marwan Kabalan, (2020), Turkey's foreign policy and the myth of neo-Ottomanism, Opinion.

21. Meliha Benli Altunışık, (No.20, 2020),The New Turn in Turkey's Foreign Policy in the Middle East: Regional and Domestic Insecurities, IAI Papers,(Rome, The Istituto Affari Internazionali).
22. Michael Young,(2020), Into the Libya Vortex ,Diwan(Beirut, Carnegie, middle east center). https://carnegie-mec.org/diwan/80776
23. Michael Young,(2020), The Lure of Regional Hegemony, DIWAN, (Beirut, Carnegie, Middle East Center)https://carnegie-mec.org/diwan/82349
24. Mustafa Gurbuz, (2018), Turkey's Challenge to Arab Interests in the Horn of Africa, (Washington D.C, the arab center Washington).
25. Mustafa Gurbuz,(2019), Confusion in Turkey's Regional Foreign Policy, Policy Analysis, (Washington D.C, Arab Center Washington).
26. Nader Habibi,(No.123, 2019), Turkey's Economic Relations with Gulf States in the Shadow of the 2017 Qatar Crisis, Middle East Brief, (Massachusettes, Crown Center for the Middle East).
27. Ole Frahm, Katharina Hoffmann, Dirk Lehmkuhl, (No. 13, 2018) Turkey and the Eastern Partnership: Turkey's Foreign Policy Towards its Post-Soviet Black Sea Neighbourhood, WORKING PAPER SERIES, (Berlin, the European Union under the Horizon 2020 research and innovation programme).
28. Patricia Carley, (2019), Turkey's Role in the Middle East, Peace Works, (Washington D.C, United States Institute of Peace).
29. Richard Weitz, (2014), Turke's New Regional Security Role: Implications for the United States, (Strategic Studies Institute, US Army War College Press).
30. Selçuk Colakoğlu, (2019), Turkey's Asia Anew Initiative: Assessment and Shortcomings, (Washington D.c, Middle East Institute).
31. Selçuk ÇOLAKOĞLU, (Vol.17, No.4, 2019) Turkey's East Asian Policy: From Security Concerns to Trade Partnerships, PERCEPTIONS.
32. Şener Aktürk, (Vol. 15, No. 4, 2017), Turke'S Roleinthe Arab Springandthe Syrian Conflict, Turkish Policy Quarterly.
33. Seth J. Frantzman, (2019), Turkey's Grand Plans for Middle East Primacy, the national interests.

34. Soner Cagaptay, Amanda Sloat, (No. 3192, 2019), Molly Montgomery, and Tomasz Hoskins, Erdogan's Empire: The Evolution of Turkish Foreign Policy , Policy Watch, , (The Washington Institute for Near East Policy).
35. Turkey eyeing leadership in Middle East,(2019), analyst.
36. Turkey's Deepening Regional Role: (2018), A Challenge to American Interests, Reports, (Tunisie, Center for Strategic and Diplomatic Studies).
37. W. Robert Pearson, (Vol.15, No.2, 2018), Turkey's Emerging Role in the Middle East, Middle East Policy Journal,(Washington, D.C, The Middle East Policy Council),

Turkish regional trends for the post-2016 period: A study in security dimensions

Assestant Prof, Dr. Baqer Jawad Kadhim
Presidency of the Council of the Ministers

Abstract:

After the end of the Cold War and the emergence of many regional and international variables, Turkey intended to play a new regional role in line with these variables on the one hand, and to build new external directions that seek to be one of the effective and influential forces in the general interactions of the region, as well as seeking to influence its various issues from Another side, through which it was able to build a new role no less than the other influential powers.

Turkey's emergence as an important but baffling player (according to some opinions) recently, in its regional environment due to the fluctuation of its policies from one state to another with the expansion of its role; has had important results in terms of the security environment and its relationship with other actors, especially since these trends had many dimensions, especially security ones, in addition to the multiplicity of geographical axes outside its regional periphery.

Key Words; Turkey, trends, security dimensions, alliances.